

تحليل مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري- المسح النقدي خلال الفترة 2001_2019 Analysis of Monetary Supply Components in the Algerian Economy - Monetary Survey 2001-2019

حميد حديد*¹، يونس قرواط²، محمد صلاح³

¹ جامعة تسمسليت، (الجزائر)، hamid_haid@yahoo.fr

² جامعة المسيلة (الجزائر)، younes.guerrouat@univ-msila.dz

³ جامعة تسمسليت (الجزائر)، Mohammed.slah@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/01/12

تاريخ القبول: 2021/11/06

تاريخ الإرسال: 2021/09/14

ملخص:

نسعى من خلال هذا البحث الموسوم بـ "تحليل مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري" إلى تناول مختلف مكونات عرض النقود، من خلال التعرض للتطور التاريخي والتحليل الاقتصادي خلال الفترة الزمنية من 2001 إلى 2019، بالاعتماد على التقارير الاقتصادية المختلفة الصادرة من قبل البنك المركزي والدراسات السابقة. وقد اتسم عرض النقود خلال فترة الدراسة بالتقلبات التي أثرت على النشاط الاقتصادي ككل نتيجة للعديد من الصدمات الاقتصادية وخاصة الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط والتي أثرت بشكل مباشر على نوعية السياسات النقدية خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، مقابلات الكتلة النقدية، المسح النقدي، البنك المركزي.

التصنيف (JEL): E63، O42، E58

Abstract :

Through this research entitled "Analysis of Monetary Supply Components in the Algerian Economy" we address the various components of money supply, through historical development and economic analysis during the time period from 2001 to 2019, depending on the various economic reports issued By the Central Bank and previous studies. The money supply during the study period was characterized by fluctuations that affected the economic activity as a whole as a result of many economic shocks, especially external ones represented by fluctuations in oil prices, which directly affected the quality of monetary policies during the studied period.

Keywords : cash supply, cash cluster interviews, cash survey, central bank.

Jel Classification Codes : E63، O42، E58

مقدمة:

يعتبر موضوع المعروض النقدي من أهم المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الأنشطة الاقتصادية، بسبب الدور الذي يلعبه في الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى، فزيادة المعروض النقدي بصورة مفرطة يؤثر على الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية أو سلبية، كما أنه يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، ونقصانه بأكثر مما يجب يؤدي إلى الانكماش في النشاط الاقتصادي وقلة في المدفوعات النقدية، كما تختلف العوامل المؤثرة على المعروض النقدي حسب المركز النقدي الخارجي لميزان المدفوعات ودرجة الانفتاح الاقتصادي. لذا تسعى العديد من الدول النامية إلى تحديد حجم المعروض النقدي في اقتصادها، كما تسعى الجزائر جاهدة لضبط العرض النقدي وذلك لما له آثار سلبية على الاستقرار الكلي للاقتصاد، وذلك من خلال التحكم في مكوناته باستخدام العديد من السياسات ومن أهمها السياسة النقدية وسياسة الاحتواء المالي وغيرهما، وفي هذا الإطار ومع تسارع الأحداث الاقتصادية في العالم وتحول الأنظمة الاقتصادية إلى أنظمة اقتصاد السوق، تغيرت السياسات الاقتصادية والأوضاع النقدية والمالية للبلد، وانعكس ذلك على معظم الدول النامية خاصة الجزائر، حيث تغيرت هذه الأوضاع خصوصا مع تفاقم أزمة المديونية والتأثر بالصدمات الخارجية وزيادة عجز الموازنة العامة بسبب النمو المتسارع في الإنفاق العام والتطور المتفاوت في الكتلة النقدية.

اشكالية الدراسة: اعتمادا على ما تم استعراضه تتبلور لدينا إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها من خلال التساؤل التالي:

ما هي حالة العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟

هدف الدراسة: نهدف من خلال بحثنا هذا إلى:

- محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة وذلك من خلال تحليل مختلف مقاييس العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري؛
 - إبراز تطور هذه المؤشرات ومعرفة الأسباب التي وراء هذا التطور في الاقتصاد الجزائري؛
 - من أجل القيام بالإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على آراء الاقتصاديين الجزائريين من خلال التقارير والدراسات الاقتصادية، ثم بعد ذلك قمنا بعرض المعطيات وتحليلها لنصل إلى جملة من الاستنتاجات الخاصة بحالة العرض النقدي في الجزائر.
- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال أداتي التحليل والتوصيف، من أجل تحليل مكونات العرض النقدي خلال الفترة 2001 إلى 2019، وهو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات.

1. مفهوم العرض النقدي:

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعروض النقدي ومنها ما يلي:

تعريف 01: يعرف المعروض النقدي بأنه كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع في لحظة معينة من الزمن. (آخرون، الأساس في علم الاقتصاد، 2007، صفحة 310)

تعريف 02: يقصد بالمعروض النقدي بأنه الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات. (إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، 2010، صفحة 93)

تعريف 03: يعرف بأنه جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والأدوات. (هني، 2006، صفحة 99)

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما، ويتكون من العملة النقدية والورقية ومن ودائع الطلب، أي مبالغ الأفراد المودعة لدى البنوك التجارية ويعرف بالعلاقة التالية: (صخري، 2015، الصفحات 210-211)

عرض النقود = عملة نقدية ورقية + ودائع الطلب

$$MS = MS_1 + MS_2$$

وسنفترض بأن كمية النقد المتداول لدى الجمهور تتحدد من قبل السلطات النقدية وبالتالي يمكن اعتبارها كمية معينة و عليه تصبح

دالة عرض النقود كما يلي:

$$MS = M_0$$

2. مكونات العرض النقدي:

يتمثل العرض النقدي في كافة أشكال النقود التي يحوها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي (صاري، 2014، صفحة ص 23):

1.2. العرض النقدي بالمعنى الضيق (M_1): حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي "العرض النقدي" على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات (حنابي، 2014)، ويطلق على هذا النوع اسم الكتلة النقدية ويعرف بالمعروض النقدية (M_1)، ويتمثل بمجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، إذ يدخل في هذا التعريف ما يلي (فاضل، 2013، صفحة 65):

- النقود المتداولة: تتمثل في العملة الورقية والمعدنية والتي تستخدم في المعاملات المختلفة.
- الودائع: تتمثل في الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية، وتعتبر كلا الأدوات وسائل دفع فورية ذات سيولة عالية.

بحيث ينظر للعرض النقدي بالمعنى الضيق عند (Mayer) بأنه يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقودا، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك، ويرى (GUPTA) أن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن مفهوم العرض النقدي، لأنه يعتبر جزءا من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض.

كما يعتقد (S. Seths) أن العرض النقدي بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد، لأنه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستخدم في الإنفاق الفوري، وعليه يمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الضيق وفق الصيغة التالية (حنابي، 2014، الصفحات 59-60):

$$M_1=C+DD$$

حيث:

C: العملة في التداول

DD: الودائع الجارية

باختصار فإن المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M_1) يحتوي على مجموع وسائل الدفع، التي تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين مختلف السلع والخدمات، إضافة إلى تسوية ديونها الناشئة عن التبادل، وحسب المدرسة الكينزية فإن الأصول النقدية والأصول غير النقدية هي بدائل وثيقة فيما بينها، وبالتالي فتغير الرصيد النقدي ليس له أثر مباشر على طلب السلع والخدمات، بل يؤثر مباشرة على الطلب المتعلق بالأصول المالية غير النقدية البديلة، أما "النقديين" فيرون أن (M_1) هي بدائل وثيقة للسلع والخدمات، ذلك أن تغير الرصيد النقدي له أثر مباشر على النشاط الاقتصادي الحقيقي و يرجع الأثر الجزئي إلى شراء أصول مالية غير نقدية (القادر، 2014، صفحة 108).

2.2 العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M_2): بدأ المعروض النقدي بالمعنى الواسع يحظى بالاهتمام منذ السبعينات وأصبح بنك الاحتياطي الفدرالي يعطي اهتماما لسلوكه عبر الزمن، ويشمل على المعروض النقدي بالمعنى الضيق مضافا إليه الودائع لأجل، التوفير والزمنية لدى البنوك التجارية، وحسب "سامسلون" فإن (M_2) يعتبر مؤشر مهم لتحديد اتجاه النمو في العرض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي، وأن المعروض النقدي بالمعنى الضيق لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق وإنما التغيرات في الإنفاق الكلي والطلب الكلي ومستوى الدخل قد تكون استجابة للتغيرات التي تحدث في الموجودات شبه النقدية، مما يستدعي أخذ أشباه النقود بنظر الاعتبار لتحديد مفهوم العرض النقدي (حنابي، 2014، الصفحات 64-65).

كما يعتقد "Classen" أن "M_2" العرض النقد بالمعنى الواسع يؤثر في التضخم والاقتصاد الكلي، ويحتوي على ما سماه "مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية"، وبعض المفكرين لا يدرجون أشباه النقد في M_2، إلا أن فريدمان يدرجها ويعتبرها "مخزن مؤجل للقدرة الشرائية" (القادر، 2014، صفحة 109).

إذن من الناحية الاقتصادية، يرى البعض أن (M_2) هو أكثر دقة يضبط العلاقة الإحلالية بين النقد والسلع والخدمات وبنفس الوقت يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية، وعليه فإن أي باحث يرغب في الحصول على توقعات حول الإنفاق الكلي عليه أن يرى ما يحدث لعرض النقد بالمعنى الواسع وبالمعنى الأوسع والسيولة المحلية، ويمكن حساب المعروض النقدي بالمفهوم الواسع وفق المعادلة التالية:

$$M_2 = M_1 + C + DD + Td + Sd$$

حيث:

M_1: عرض النقد بالمعنى الضيق

C: العملة في التداول

DD: الودائع الجارية

Td: الودائع لأجل

Sd: ودايع التوفير

3.2 العرض النقدي بالمفهوم الأوسع (M_3): يعود الاهتمام بالعرض النقدي بالمعنى الأوسع إلى المساهمات العملية التي نشرها عدد من الاقتصاديين في إنجلترا وأمريكا، ويعتبر تقرير "راد كليف" (Rad Cliff) المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث التي اهتمت بهذا التعريف أعقبه مناقشات "كيرلي وشو" الصادر في عام 1960، وقد أكدوا على أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر بديلة للسيولة، حيث أشاروا إلى أن المؤسسات المالية قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، وهكذا لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة لوحدها بل أصبح إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت للقيم (جنابي، 2014، صفحة 67).

ويعرف هذا المعروض باسم السيولة المحلية، أو مجموع وسائل تخزين القيم فهو يضم إلى جانب M_2 كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وهي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، وطالما أن هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي والنقدي وأنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية، فإنه من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن لا يجب أن تخفي دور هذه الودائع في عرض النقود (لونيس، 2010-2011، صفحة 83) ويمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الأوسع وفق الصيغة التالية: (القادر، 2014، صفحة 109)

$$M_3 = M_2 + S$$

حيث أن:

M_2: عرض النقدي بالمعنى الواسع

S: الودائع الادخارية (الأخرى)

4.2 السيولة العامة (السيولة الاقتصادية) "M_4": ويقصد بالسيولة العامة للاقتصاد بأنها العرض النقدي بالمعنى الأوسع (M_3) زائد بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة وسندات القروض التي تصدرها الحكومة (صاري، 2014، صفحة 20)، لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تعرض على الجمهور أصناف من الموجودات المالية الجديدة والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية (فاضل، 2013، صفحة 70)، والموجودة بيد الأعوان غير المالىين حيث أن: (مفتاح، 2002-2003، صفحة 45)

$$M_4 = M_3 + L_m$$

حيث:

M_3: العرض النقدي بالمعنى الأوسع

L_m: شهادات الودائع القابلة للتفاوض

أما بالنسبة ل (M_5) فهي كالآتي:

$$M_5 = M_4 + 100.000L_m$$

3. العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري:

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة للعرض النقدي وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليده، وفي الجزائر يتكون العرض النقدي من النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، كما أنه يتم من خلال:

1.3. الإصدار النقدي:

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة (4) من قانون النقد والقرض، والتي نصت على أن تكون للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه (الرسمية، 1990).

2.3. الائتمان المصرفي:

تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدم للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (10/90) إلى ذلك في نص المادة (70) التي جاء فيها: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من (66) إلى (68)، أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها (صاري، 2014، صفحة 24).

4. تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الكتلة النقدية عن السيولة في السوق النقدية، فهي مهمة جدا تقاس على أساسها وضعية الاقتصاد إذا كان في حالة جيدة أم لا، وفي الجزائر كان لتطور الكتلة النقدية أثر واضح على الاقتصاد، ويتكون العرض النقدي من المتاحات النقدية M1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، والكتلة M2 التي هي عبارة عن M1 مضافا إليها أشباه النقود، والمتمثلة فيما يلي: (ميادة، 2014-2015، صفحة 277)

1.4. المتاحات النقدية (M1): تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

2.4. الكتلة النقدية (M2): وتعني عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

3.4. سيولة الاقتصاد (M3): تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية.

أما فيما يخص تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2019) فسوضحه من خلال الجدول رقم (01)

والشكل رقم (01) الموالين:

الجدول رقم (01) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2019)

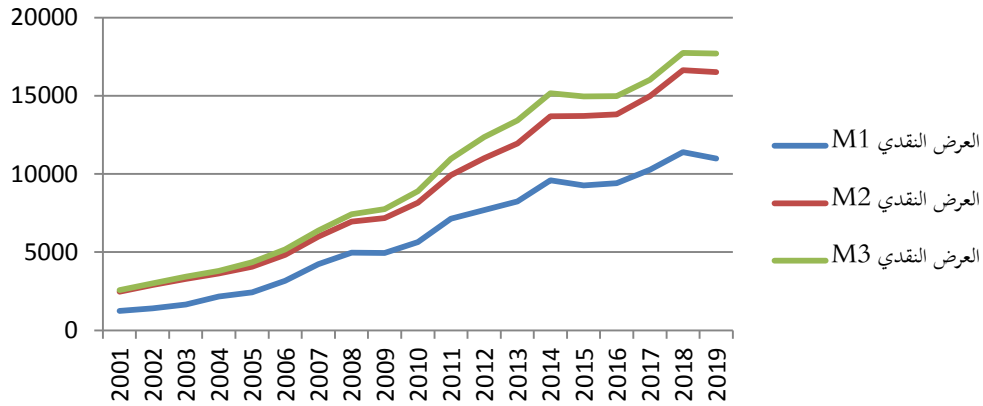
الوحدة: مليار دينار جزائري										
معدل نمو M3*****	العرض النقدي M3****	ودائع (CNEP)	معدل نمو M2***	العرض النقدي M2	الودائع لأجل (شبه النقد)	معدل نمو M1**	العرض النقدي M1	الودائع تحت الطلب*	النقود الائتمانية (القانونية)	البيان
-13.91	2579.9	106.4	22.3	2473.5	1235.0	18.2	1238.5	661.3	577.2	2001
16.70	3010.9	109.4	17.30	2901.5	1485.2	14.4	1416.3	751.6	664.7	2002
13.90	3429.6	130.1	13.71	3299.5	1656.0	16.1	1643.5	862.1	781.3	2003
10.87	3802.7	158.3	10.45	3644.4	1478.7	31.8	2165.7	1291.3	874.3	2004
14.29	4346.4	276	11.7	4070.4	1632.9	12.5	2437.5	1516.5	921.0	2005
18.79	5163.4	335.8	18.60	4827.6	1649.8	30.4	3177.8	2096.4	1081.4	2006
23.43	6373.3	378.7	24.17	5994.6	1761.0	33.2	4233.6	2949.1	1284.5	2007
16.35	7415.8	459.8	16.03	6956.0	1991.0	17.27	4964.9	3425	1540.0	2008
4.53	7751.7	578.6	3.12	7173.1	2228.9	-0.4	4944.2	3114.8	1829.3	2009
14.79	8898.2	735.4	13.79	8162.8	2524.3	14.04	5638.5	3539.8	2098.6	2010
23.20	10963.2	1034	21.63	9929.2	2787.5	26.65	7141.7	4570.2	2571.5	2011
12.78	12364.1	1349	10.9	11015.1	3333.6	7.55	7681.5	4883.2	2952.3	2012
8.56	13422.8	1481.3	8.4	11941.5	3691.7	7.4	8249.8	4861.5	3204.0	2013
13.01	15170.1	1483.3	14.61	13686.8	4083.7	16.4	9603.0	5944.1	3658.9	2014
-1.46	14949.1	1244.6	0.13	13704.5	4443.4	-3.6	9261.2	5153.1	4108.1	2015
0.21	14980.7	1164.4	0.81	13816.3	4409.3	1.6	9407.0	4909.8	4497.2	2016
6.87	16010.4	1035.8	8,38	14974.6	4708.5	9.13	10266.1	5549.1	4716.9	2017
10.81	17742.2	1105.5	11.09	16636.7	5232.6	11.09	11404.1	6477.3	4926.8	2018
-0.23	17701.2	1190.5	-0.757	16510.7	5531,4	-3.72	10979.2	5541.7	5437.6	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz

وتمثل الشكل الموالي تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر.

الشكل (1) : تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت الكتلة النقدية M_1 1238.5 مليار دينار سنة 2001 ليواصل ارتفاعه إلى 11404.1 مليار دينار سنة 2018 أي تضاعف بحوالي 9 مرات ثم انخفضت في سنة 2019 إلى 10979.2، أما بالنسبة للعرض النقدي M_2 يبرز لنا بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بانتقالها من 2473.5 مليار دينار سنة 2001 لتصل إلى 16636.7 مليار دينار سنة 2018 مسجلا تضاعفا بأكثر من 6 مرات، ثم انخفضت في سنة 2019 إلى 16510.7، كذلك نلاحظ أن العرض النقدي M_3 في تزايد مستمر طوال هذه الفترة إذ انتقلت من 2579.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 17742.2 مليار دينار سنة 2018، متضاعفا بحوالي أكثر من 6 مرات، وفي سنة 2019 شهد انخفاض طفيف وللتعمق في تحليل المنحنى نميز أربع فترات:

الفترة (2001-2004): خلال هذه الفترة نلاحظ نموا مستمرا للعرض النقدي M_1 ، يعود إلى نمو النقود القانونية (العملة في التداول) الذي انتقل من 1238.5 مليار دينار سنة 2001 إلى 2165.7 مليار دينار سنة 2004، كما نلاحظ أنه في سنة 2001 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا ملحوظا مما يعتبر دليل على تفضيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها: (صافي، 2014-2015، صفحة 110)

- زيادة أسعار الفائدة موجبة؛
- العادات و المعتقدات الدينية؛
- زيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها؛
- عدم تطور المنتجات المصرفية.

كما يبين تطور الوضعية النقدية بأن مجاميع الكتلة النقدية M_1 قد سجلت أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة بـ 31.8% سنة 2004 مقابل 16.1% سنة 2003، أما ارتفاع الكتلة النقدية M_2 في سنة 2002 إلى 2901.5 مليار دينار جزائري مقابل 2473.5 مليار دينار سنة 2001 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3%، والتي تعتبر كأعلى نسبة نمو للكتلة النقدية M_2 خلال الألفية الجديدة يرجع تفسيره إلى سببين أساسيين وهما: (عبد، 2006، صفحة 3)

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي مثلت المقابل الأساسي لخلق النقود من النظام البنكي.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة في أبريل 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي أي 520 مليار دينار جزائري لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004. (سمير، 2015، صفحة 4)

حيث أن مجاميع الكتلة النقدية M_2 قد سجلت تراجع معدل النمو بنسبة 10.43% سنة 2004 مقابل 22.3% سنة 2001 وهذا التراجع يعتبر إيجابيا في التوسع النقدي راسيا بذلك الاستقرار النقدي وتفسير هذا يعود أساسا للتراكم المتزايد للادخار المالي من قبل مؤسسات قطاع المحروقات، أما العرض النقدي M_3 فهو في تزايد مستمر خلال هذه الفترة، إذ انتقلت قيمته من 2579.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 3802.7 مليار دج سنة 2004.

الفترة (2005-2009): شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقدية M_1 ، حيث بلغت 2437.5 مليار دينار سنة 2001 في حين بلغت 4944.2 مليار دينار سنة 2009، وذلك نتيجة لارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك.

وقد بلغت M_2 في سنة 2005 مبلغ 4070.4 مليار دينار أي بنسبة 11.4% مقارنة بسنة 2004 وهو معدل منخفض عن المعدل الذي حدده مجلس النقد والقرض والذي يتراوح بين 15.8% و 16.5% بالنسبة لسنة 2005، في حين بلغت M_2 في نهاية 2006 قيمة 4827.6 مليار دينار بنسبة 18.6% مقارنة بسنة 2005، وهو أكبر من معدل النمو المحدد والمستهدف لسنة 2006 والذي يتراوح بين 14.8% و 15.5%، وقد ارتفع نمو العرض النقدي من سنة 2005-2007 وهذا ما أكدته بنك الجزائر، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني للأوراق والقطع النقدية بلغت حوالي 200 مليار دينار سنة 2007 مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة

النقدية لدى البنوك والمصارف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى (صاري، 2014، صفحة 26):

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006، لم تعد إلى المسالك البنكية.
 - تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6% و 1.3% مع إبراز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية.
 - تنامي السوق الموازية وتهرب العملة الوطنية.
 - انطلاق برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفتاح المالي مشكلا خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وذلك من حيث القيمة المرتفعة له التي بلغت 4203 مليار دينار وقد هدف بالأساس إلى تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق. (سمير، 2015، صفحة 4)
- وفي سنة 2009 بلغت قيمة M_2 ب 7173.1 مليار دينار، حيث سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها بمعدل 3.12% وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما أبحر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف، أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت قيمته من 4346.4 مليار دينار سنة 2005 إلى 7751.7 مليار دينار سنة 2009 وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.
- الفترة (2010-2014):** خلال هذه الفترة عادت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد وبمعدلات نمو متقاربة نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق البرنامج الخماسي حيث تزايد نمو المعروض النقدي M_1 من 5638.5 مليار دينار سنة 2010 إلى 9603.0 مليار دينار جزائري مسجلا أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة سنة 2014 ب 16.40% مقارنة بنسبة 7.4% سنة 2013، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب.
- أما بالنسبة للمعروض النقدي M_2 فقد عرف ارتفاعا متواصلا حيث بلغ 8162.8 مليار دينار جزائري سنة 2010 مقابل 13686.8 مليار دينار سنة 2014، أي بمعدلات أقل من الوتيرة العالية التي ميزت سنة 2005 إلى 2008، حيث سجلت ارتفاعا قدر ب 13.79% سنة 2010، ترافق استرجاع دور الموجودات الخارجية في عملية الإنشاء النقدي واستمر هذا الارتفاع للكتلة النقدية حيث بلغ سنة 2011 معدل نمو 21.63% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات، بينما تراجع معدل نمو المعروض النقدي سنة 2012 لينخفض من 21.63% إلى 10.9% ليبلغ مستوى المعروض النقدي 11015.1 مليار دينار، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي (لكصاسي، 2013، صفحة 22)، واستمر الانخفاض حتى سنة 2013 فكانت قيمته 11941.5 مليار دينار بمعدل نمو 8.4%، وفي سنة 2014 ارتفعت الكتلة النقدية M_2 ارتفاعا طفيفا، في قيمتها حيث بلغت 13686.8 مليار دينار.
- أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت قيمته من 8898.2 مليار دينار سنة 2010 إلى 15170.1 مليار دينار سنة 2014 أي بمعدل نمو 13.01%، مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ معدل نمو 8.56% وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.
- الفترة (2015-2019):** خلال هذه الفترة عرفت ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقدية M_1 حيث كان يبلغ 9261.2 مليار دينار سنة 2015 مقابل 11404.1 مليار دينار سنة 2018، كما شهدت انخفاض صغير سنة 2019، حيث تقلص معدل نمو الكتلة النقدية M_1 ب 3.6% في سنة 2015، وقد سجل ارتفاعا قدره 11.09% في سنة 2018 تحت أثر ارتفاع التداول النقدي الورقي 9.5% والودائع لدى مركز الصكوك البريدية ب 7.4% وذلك بالرغم من تقلص الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف والخزينة العمومية. أما فيما يخص المجموع النقدي M_2 فقد عرف تطورا متباينا بالقدر الذي كان عليه في سنة 2015 حيث بلغ 13704.5 مليار دينار جزائري في حين بلغ 16636.7 مليار دينار سنة 2018، أي ارتفاع في معدل النمو بنسبة 11.09% مقابل 0.13% سنة 2015. أما فيما يخص العرض النقدي M_3 فقد سجل انخفاضا خلال هذه الفترة، حيث بلغ 14949.1 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة، وبمعدل نمو (-1.46%)، ليعود إلى الارتفاع من جديد بمعدل 10.81% والذي قدر ب 17742.2 مليار دينار نهاية سنة 2018، ليعاود الانخفاض سنة 2019 وهذا

نتيجة للانخفاض المعتدل نوعا ما في الودائع لأجل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016 و 2019)

- التذبذب الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 واستمر إلى غاية 2019 في حدوث عجزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات؛
- التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجزات؛
- النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية (M2)، في سنة 2016 بنسبة 0.81%، كما كان عليه الحال في 2015 بـ 0.13%.

نظريا وفي الجزائر يعتبر المجمع النقدي M2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضع النقدية، وهذا نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم، والحفاظ من جهة أخرى على استقرار في المستوى العام للأسعار (عميروش، 2017، صفحة 41)، حيث يضم هذا المجمع النقدي النقود القانونية الموجودة في التداول خارج البنوك التجارية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1، إضافة إلى أشباه النقود والتي تمثل وديع التوفير والودائع لأجل بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة المحصلة من طرف الأعوان غير الماليين لدى البنوك.

5. تطور مكونات الكتلة النقدية

لقد تميزت السنوات الممتدة من (2001-2019)، وبالخصوص السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا بتوسع نقدي أي بعنوان الكتلة النقدية M2 مما صاحب ذلك ارتفاع نسبي في العرض النقدي الحقيقي (M2/p)، كما هو موضح في الجدول رقم 02.

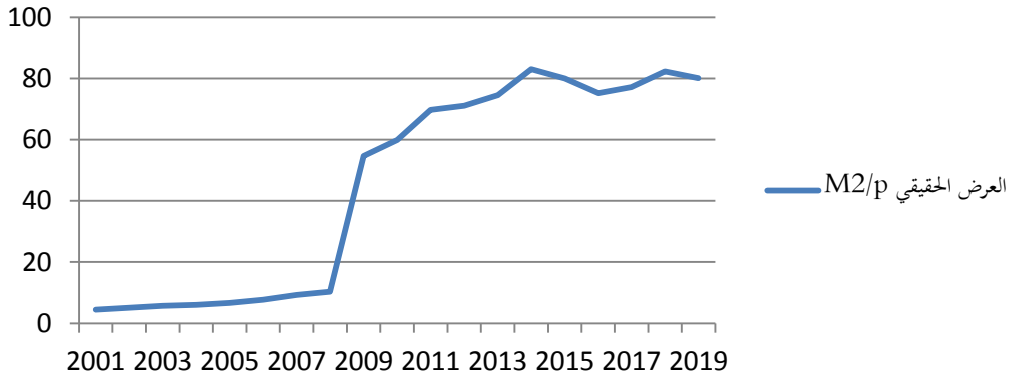
الجدول رقم 02: جدول يوضح تطور العرض النقدي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار					
السنوات:	العرض النقدي M2	معدل نمو M2	الرقم القياسي للأسعار IPC	العرض الحقيقي M2/p	معدل نمو العرض الحقيقي %*
2001	2473.5	22.3	557.6	4.44	17.46
2002	2901.5	17.30	565.5	5.13	15.54
2003	3299.5	13.71	580.10	5.69	10.92
2004	3644.4	10.45	600.78	6.07	6.68
2005	4070.4	11.7	610.62	6.67	9.88
2006	4827.6	18.60	626.09	7.71	15.60
2007	5994.6	24.17	648	9.25	19.97
2008	6956.0	16.03	676.9	10.28	11.14
2009	7173.1	3.12	131.10	54.71	432.19
2010	8162.8	13.79	136.23	59.92	9.52
2011	9929.2	21.6	142.39	69.73	16.37
2012	11015.1	10.9	155.05	71.04	1.88
2013	11941.5	8.4	160.10	74.59	4.99
2014	13686.8	14.61	164.77	83.06	11.36
2015	13704.5	0.13	171.39	79.96	-3.73
2016	13816.3	0.81	183.70	75.21	-5.94
2017	14974.6	8.38	193.97	77.2	2.64
2018	16636.7	11.09	202.25	82.25	6.54
2019	16510.7	-0.757	206.2	80.07	-2.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول رقم 02، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية،

الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم 2: منحنى تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) خلال الفترة (2001-2019).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 02

من خلال معطيات الجدول رقم 02 والشكل رقم 02 نسجل الملاحظات التالية:

خلال الفترة (2007-2001): نلاحظ تطور العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) بمضاعفات متقاربة من 4.44 مليار دينار سنة 2001 إلى 9.25 مليار دينار سنة 2007، ومعدلات نمو متذبذبة إذ انتقل من 17.46% سنة 2001 إلى 19.97% سنة 2007، وهذا نتيجة الارتفاع المستمر والمتقارب للعرض النقدي M_2 والسيولة النقدية لدى البنوك.

خلال الفترة (2014-2008): نلاحظ أن العرض النقدي الحقيقي قد تطور بمضاعفات متفاوتة إذ انتقل من 10.28 مليار دينار سنة 2008 إلى 83.06 مليار دينار سنة 2014، ومعدلات نمو متذبذبة، حيث بلغ 11.14% سنة 2008 ليترفع سنة 2009 إلى 432.19% كأعلى نسبة نمو للعرض النقدي الحقيقي خلال هذه الفترة. مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك، وبعد هذه الذروة المسجلة في 2009 تؤكد الاتجاه نحو التراجع ابتداء من سنة 2010 بـ 9.52% ليصل إلى 1.88% كأدنى نسبة نمو سنة 2012، ليترفع مرة أخرى بوتيرة أقل شدة من الفترات السابقة إلى أن وصل معدل نمو العرض النقدي الحقيقي 11.36% سنة 2014 وعرفت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في الأسعار، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: (كروش، 2015-2016، الصفحات ص 76-73)

- زيادة الإنفاق الحكومي "برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي؛
- زيادة الكتلة النقدية M_2 من 6956.0 مليار دينار إلى 13686.8 مليار دينار أو ما يقارب الزيادة بضعفين سنتي (2008-2014)؛
- ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة.

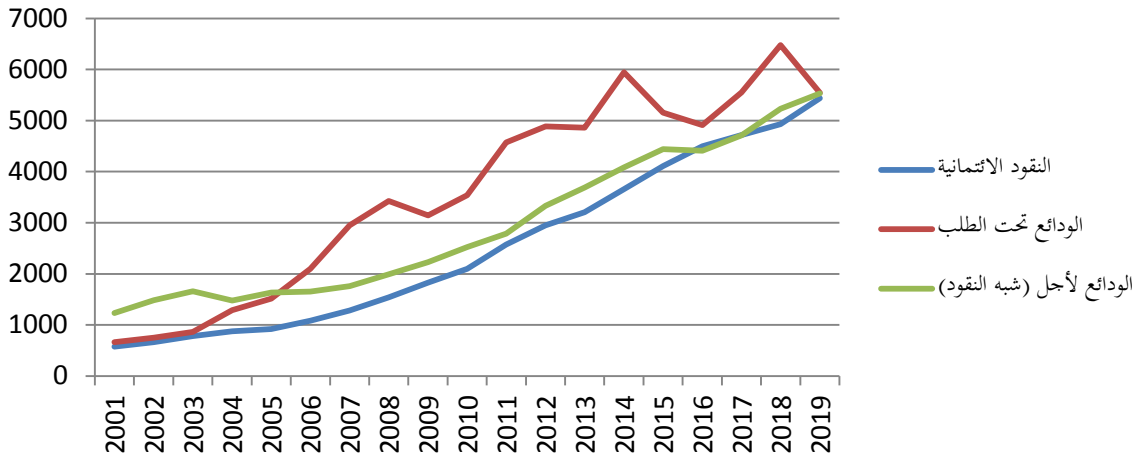
خلال الفترة (2019-2015): شهدت هذه الفترة انخفاضا متزامنا بمضاعفات متقاربة، إذ انتقل من 79.96 مليار دينار سنة 2015 إلى 75.21 مليار دينار سنة 2016، ومعدلات نمو سالبة وشبه منعدمة من -3.73% سنة 2015 إلى -5.94% سنة 2016، حيث يساهم التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي الحقيقي في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، ويرجع تفسير تقلص النمو في العرض النقدي الحقيقي (M_2/P) إلى اتباع الجزائر برنامج تقشف صارم وهذا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، مما أدى إلى حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي للمدفوعات، والتقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات، كذلك النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M_2 . (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016 و 2019) ثم شهد تزايداً حتى سنة 2018 حيث بلغ نسبة نمو 6.54%، ويعود هذا إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لدى المصارف. ثم شهد انخفاضا سنة 2019 . فتحليلنا للكتلة النقدية M_2 يقودنا إلى تحليل مكوناتها الأساسية: النقود الائتمانية، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (شبه النقد)، وتطور هذه المكونات ونسبها خلال الفترة (2001-2019) كما يلي:

الجدول رقم 03: تطور مكونات المعروض النقدي M_2

الوحدة: مليار دينار						
السنوات	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل (شبه النقود)	نسبة النقود الائتمانية إلى الودائع تحت الطلب إلى $M2^*$	نسبة الودائع تحت الطلب إلى الودائع لأجل إلى $M2^{***}$	نسبة الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب إلى $M2^{**}$
2001	577.2	661.3	1235.0	23.34	26.73	49.92
2002	664.7	751.6	1485.2	22.90	25.90	51.18
2003	781.3	862.1	1656.0	23.68	26.13	50.18
2004	874.3	1291.3	1478.7	23.99	35.43	40.57
2005	921.0	1516.5	1632.9	22.62	37.26	40.11
2006	1081.4	2096.4	1649.8	22.40	43.42	34.17
2007	1284.5	2949.1	1761.0	21.42	49.19	29.37
2008	1540.0	3425	1991.0	22.13	49.52	28.62
2009	1829.3	3144.8	2228.9	25.50	43.84	31.07
2010	2098.6	3539.8	2524.3	25.70	43.37	30.92
2011	2571.5	4570.2	2787.5	25.89	46.02	28.07
2012	2952.3	4885.2	3333.6	26.8	44.35	30.26
2013	3204.0	4861.5	3691.7	26.83	40.71	30.914
2014	3658.9	5944.1	4083.7	26.73	43.43	29.84
2015	4108.1	5153.1	4443.4	29.98	37.60	32.42
2016	4497.2	4909.8	4409.3	32.55	35.54	31.91
2017	4716.9	5549.1	4708.5	31.5	37.05	31.44
2018	4926.8	6477.3	5232.6	29.61	38.93	31.45
2019	5437.6	5541.7	5531.4	32.93	33.56	33.5

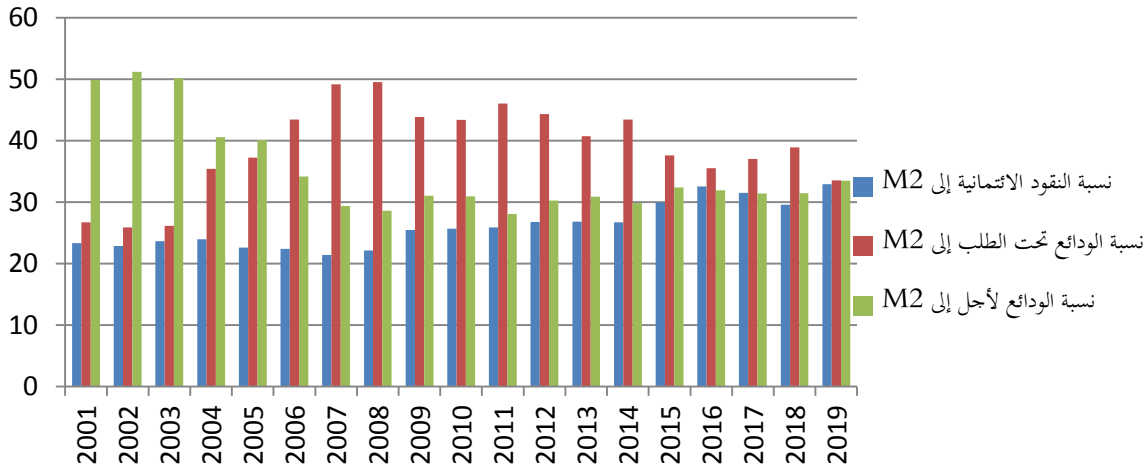
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم: 02.

الشكل رقم 3: منحنى تطور مكونات المعروض النقدي M_2 خلال الفترة (2001-2019).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

الشكل رقم 4: تطور نسب مكونات المعروض النقدي M_2 خلال الفترة (2001-2019).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

من خلال معطيات الجدول رقم 03 والشكلين 03 و 04 نسجل الملاحظات التالية:

النقود الائتمانية:

تتكون هذه النقود التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية. (عمار، 2008-2007، صفحة 252). حيث بلغ حجمها سنة 2001 حوالي 577.2 مليار دينار، أي ما يقارب نسبة 23.34% إلى الكتلة النقدية M₂ خلال هذه الفترة، وواصل حجمها في التزايد إلى غاية سنة 2007 بحوالي 1285.3 مليار دينار ونسبة 21.42% كأدنى نسبة لها، وهذا نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي اتبعها البنك المركزي من أجل امتصاص الفائض المتداول خارج الجهاز المصرفي ليواصل ارتفاعها إلى 5437.6 مليار دينار سنة 2019 مقابل 1285.3 مليار دينار سنة 2007، أي تضاعفت بحوالي 3 مرات، مع استمرار الاتجاه التصاعدي لحصة النقود الائتمانية ضمن M₂، التي انتقلت من 26.7% سنة 2014 إلى 29.98% في نهاية 2015 ثم 32.93% نهاية سنة 2019.

الودائع تحت الطلب:

والتي تتكون من النقود الجارية لدى البنوك التجارية، النقود الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة. وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى المعروض النقدي تمثل نسبة 26.73% سنة 2001 بحجم 661.3 مليار دينار، لتتخفف بعد ذلك في سنة 2002 إلى نسبة 25.90% من المعروض النقدي M₂، أي ما يقارب 751.6 مليار دينار، ثم ارتفعت سنة 2004 بحجم 1291.3 مليار دينار أي بنسبة 35.43%، والوتيرة المرتفعة لزيادة هذه الودائع هي التي تفسر نسبة كبيرة في نمو الكتلة النقدية M₂ حيث بلغت آنذاك 3644.4 مليار دينار وبمعدل نمو 10.45%، وهذا ناتج عن عاملين أساسيين وهما: (عمار، 2008-2007، صفحة 254)

- ارتفاع الودائع بالدينار؛

- التراكم المتزايد للادخار المالي من طرف الأفراد ومؤسسات قطاع المحروقات.

وواصل حجمها في التزايد مقارنة بسنة 2004 أي ما يقارب 3 مرات من حجمها سنة 2008 وبلغها كأعلى نسبة إلى المعروض النقدي M₂ بـ 49.52% أي 3425 مليار دينار جزائري، وهذا بسبب التأثير بالصدمات الخارجية (الأزمة المالية العالمية). أصبحت بعد هذه الفترة نسبة الودائع تحت الطلب إلى M₂ متذبذبة، ففي سنة 2009 قدرت بنسبة 43.84% أي ما يقارب 3114.8 مليار دينار، لتبلغ سنتي 2015 و 2016 بـ 5153.1 مليار دينار و 5541.7 مليار دينار على التوالي، وبنسبة 37.60% لسنة 2015 ثم 33.56% في نهاية 2019، حيث نجم هذا التراجع عن انخفاض الودائع تحت الطلب في القطاعات خارج المحروقات، خاصة على مستوى المصارف العمومية، أي انخفضت بـ 7.2%، بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب في قطاع المحروقات من جهتها بـ 84.6% وهذا ما أدى إلى ارتفاع حصة الودائع تحت الطلب في مجمل الودائع المجمعة من طرف المصارف بـ 68% سنة 2018 مقابل 46.7% في نهاية 2015. (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016 و 2019)

1. الودائع لأجل (أشباه النقود):

وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة، وتعطى مقابل فوائد وهي تتكون من: (عنتر، 2010، صفحة 76)

- الودائع لأجل لدى البنوك.
 - الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.
- خلال الفترة الممتدة من (2001-2005) تميزت نسبة الودائع لأجل إلى الكتلة النقدية M_2 بالارتفاع ففي سنة 2001 قدرت بـ 49.92% أي ما يقارب 1235.0 مليار دينار وكأعلى نسبة سنة 2002 بـ 51.18% أي ما يقارب 1485.2 مليار دينار. مما يدل على تغير التوجهات الاقتصادية والاهتمام بالانتقال إلى اقتصاد السوق، كما عرفت هذه الودائع نمو كبير سنة 2003، حيث صنفت من فئة الودائع الأكبر نمو خلال هذه السنة ويرجع ارتفاع حجم السيولة المحلية M_2 ابتداء من سنة 2001 إلى عاملين أساسيين هما: (عمار، 2007-2008، صفحة 254)

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية؛
 - الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل من سنة 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أي حوالي (250 مليار دينار) لمدة متوسطة تمتد إلى 3 سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004، وكذلك البرنامج الخماسي الذي يمتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 الذي يحتاج إلى أموال ضخمة قدرت بـ 120 مليار دولار.
 - كما يرجع سبب ارتفاع نسب هذه الودائع أكثر من النقود الأخرى إلى: (عمار، 2007-2008، صفحة 256)؛
 - تحسين الخدمات المصرفية لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن لتقبل هذه الخدمات؛
 - ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبرنامج المذكور سلفاً.
- حيث بدأت في الانخفاض بعد هذه الفترة، ففي سنة 2009 قدرت بنسبة 31.07% أي ما يقارب 2228.9 مليار دينار، وواصلت في الانخفاض بعد هذه السنة إلى أن وصلت نسبتها إلى 32.42% و 31.45% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وهذا الانخفاض المعتدل نوعاً ما في ودائع لأجل والمقدر بـ 0.52% راجع للمؤسسات العمومية، كون الودائع لأجل للقطاع الخاص ارتفعت بـ 3.6%، ثم انخفضت في المصارف العمومية بنسبة 1.6-، وارتفعت في المصارف الخاصة بـ 8.4%، مقابل زيادات في المصارف العمومية وفي المصارف الخاصة في سنة 2015 قدرها 7.3% و 26.7% على التوالي، هذا ما أدى إلى ارتفاع حصة الودائع لأجل في مجموع الودائع المجمعة التي انتقلت من 53.3% في نهاية سنة 2015 إلى 54.2% في نهاية 2016. ثم عرفت ارتفاع سنة 2019، حيث تضاعفت بمرتين بين سنتي 2015 و 2019 على التوالي. (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016 و 2019)

6. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابل عملية الإصدار للعملة من طرف الجهاز المصرفي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيراتها انخفاضاً وارتفاعاً، وتمثل هذه المقابلات حقوقاً تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك (عمار، 2007-2008، صفحة 258)، وهذه المقابلات تتكون من ثلاثة عناصر وهي:

- صافي الأصول الخارجية.
- القروض المقدمة إلى الاقتصاد.
- القروض المقدمة إلى الدولة.

وسيتم توضيح تطور مقابلات العرض النقدي عبر الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2019)

السنوات	صافي الأصول الخارجية	نسبة الأصول الخارجية*	قروض للدولة CCB	نسبة قروض الدولة**	قروض للاقتصاد	نسبة قروض للاقتصاد***
2001	1310.7	53%	569.7	23.03%	1078.4	43.59%

2002	1755.7	%60.5	578.6	%19.94	1266.8	%43.66
2003	2342.7	%71	423.4	%12.83	1380.2	%41.83
2004	3119.2	%86	-20.6	%-0.56	1535.0	%42.11
2005	4179.7	%102.68	-933.2	%-22.92	1779.8	%43.72
2006	5515.0	%114.23	-1304.1	%-27.01	1905.4	%39.46
2007	7415.5	%123.70	-2193.1	%-36.58	2205.2	%36.78
2008	10247.0	%147.31	-3627.3	%-52.14	2615.5	%37.60
2009	10886.0	%151.76	-3488.9	%-48.63	3086.5	%43.02
2010	11997.0	%146.97	-3510.9	%-43.01	3268.1	%40.03
2011	13922.4	%140.21	-3406.6	%-34.30	3726.5	%37.53
2012	14940.4	%135.63	-3289.8	%-29.86	4297.5	%39.01
2013	15225.2	%127.49	-3235.4	%-27.09	5156.3	%43.17
2014	15734.5	%114.96	-1992.4	%-14.55	6504.6	%47.52
2015	15375.4	%112.19	567.5	%4.14	7277.2	%53.10
2016	12596.0	%91.16	2682.2	%19.39	7909.9	%57.25
2017	11227,4	%75	4691,9	%31,33	8880	%59,30
2018	9485,6	%57,01	6325,7	%38,02	9976,3	%59,97
2019	7598,8	%46,02	7023,9	%42,54	10857,8	%65,77

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات المالية والنقدية على موقع: www.bank-of-algeria.dz

صافي الأصول الخارجية.

تمثل الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية من ذهب وعملة أجنبية، ونظرا للأهمية البالغة التي تحتلها صادرات المحروقات ضمن هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري، فإن تطور حجم هذه الأصول بقي مرهونا ومرتبطا بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ إنه لطالما تميز بالتذبذب والاستقرار نتيجة عدم استقرار هذه الأسعار. (حمزة، 2012-2011، صفحة 38)

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة قد شهدت ارتفاعا مطردا بانتقالها من 1310.7 سنة 2001 إلى 12596.0 سنة 2016 أي تضاعفت بحوالي 10 مرات ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع أسعار البترول وما أنجر عنها من ارتفاع في احتياطات الصرف.

ففي سنة 2001 كانت قيمتها 1310.7 مليار دينار لتنتقل إلى 17415.5 مليار دينار سنة 2007 وينسب نمو متذبذبة بعض الشيء، حيث مثلت الموجودات الخارجية الصافية بـ 53% من الكتلة النقدية وارتفعت إلى 86% في 2004 لتتجاوز ابتداء من سنة 2005 نسبة 100%، حيث وصلت سنة 2009 إلى 151.7% كأعلى نسبة، ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل واختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية. (لزرع، 2012، صفحة 441)

وقد واصل ارتفاع حجم الأصول الخارجية كمقابل للمعروض النقدي حيث بلغت 11997.0 مليار دينار سنة 2010، وفي سنة 2011 بلغت بـ 13922.4 مليار دينار، ويبقى الارتفاع مستمرا إلى غاية سنة 2014 ليصل إلى 15734.5 مليار دينار، ولكن بوتيرة ضعيفة مقارنة بسنوات السابقة، وذلك ارتباطا بتطور الوضعية الخارجية حتى وإن كان له دور ضعيف في مسار الإنشاء النقدي في سنة 2013، وقد احتل هذا المجموع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية على وجه الخصوص، حيث بلغت نسبة صافي الموجودات من

146.97% سنة 2010 إلى 114.96% في نهاية 2014، وهذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية والدور الذي تلعبه كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني. (الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر، التقرير السنوي، 2012، صفحة 184) بعد هذه الفترة عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا بنسبة 2.28% سنة 2015 و 19.89% نهاية 2019، ويفسر هذا التقلص الطفيف نوعا ما باستقرار شبه كلي في نهاية الفترة آخذا بعين الاعتبار أهمية التدفق وتآكل احتياطات الصرف بالدولار، وتراجع قيمة الدينار مقابل العملية الأمريكية (الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات). (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016 و 2019)

القروض المقدمة للاقتصاد

هي عبارة عن قروض ممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتمثل في: (فطيمة، 2014-2015، صفحة 205)

- القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية.
- القروض المقدمة من البنوك التجارية إلى الاقتصاد.

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض المقدمة للاقتصاد قد شهدت ارتفاعا معتبرا من سنة لأخرى، فانتقلت من 1078.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 7909.9 مليار دينار سنة 2016، فهي كل سنة تسجل ارتفاعا ولكن نسبة الارتفاع مقارنة بالسنة السابقة قد تختلف إما بالزيادة أو بالنقصان، حيث بلغت 1078.4 مليار دينار سنة 2001 وبنسبة نمو تقدر بـ 43.59%، ثم بلغت في سنة 2002 بـ 1266.8 مليار دينار والتي كانت تعتبر الانطلاقة الجديدة للقروض، كما أدت السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد من 1266.8 إلى 1380.2 مليار دينار سنة 2003 وبنسبة 41.83%، واستمر حجم القروض المقدمة للاقتصاد في الارتفاع نهاية 2007 بقيمة 2205.2 مليار دينار وذلك متأثرا بالانتعاش والتوسع في الكتلة النقدية، وهذا الاستمرار في الارتفاع يؤكد على انتعاش الاقتصاد الجزائري. (الجزائري، 2006، صفحة 132)

حيث بلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد 5154.24 مليار دينار سنة 2013 مقابل 4297.46 مليار دينار سنة 2012 و 3726.51 مليار دينار سنة 2011 بوتيرة ثلاثية، وهو ما يؤثر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك، سواء لتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقارات والسيارات (صاري، 2014، صفحة 32)، لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل النمو لها 18% سنتي (2008-2009) ثم 14.5% سنتي (2011-2013) (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2011، صفحة 177)، واستمرت القروض المقدمة للاقتصاد في الارتفاع سنة 2014 بـ 6504.6 مليار دينار وبنسبة 47.52%، حيث يرجع سبب هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى تمويل البرامج التنموية التي انطلقت خلال هذه العشرية، أما عن مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في تشكيل الكتلة النقدية فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الموجودات الخارجية ونسبة مساهمة تتراوح ما بين 37.6% و 49%.

واصلت القروض المقدمة للاقتصاد، بما فيها إعادة شراء الاستحقاقات غير ناجعة، تزايدها خلال سنة 2019 بوتيرة 8.83% مقابل 11.9% في 2015، وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي، حيث أدت هذه التطورات إلى ارتفاع طفيف في حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي انتقلت من 49.3% في 2015 إلى 50% في 2016 بعدما كانت هذه الحصة بـ 52.8% في 2013 ثم انخفضت إلى 48% في 2014، لترتفع إلى 49.3% في سنة 2015.

3- القروض المقدمة للدولة

تمثل القروض الممنوحة للدولة المتمثلة في الخزينة العمومية في العناصر التالية: (عمار، 2007-2008، صفحة 260)

- تسبيقات البنك المركزي للخزينة؛
- الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية؛
- ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية (قروض أخرى).

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة سجلت تذبذبا خلال الفترة (2001-2003)، ففي سنة 2001 كانت قيمتها قد حققت 569.7 مليار دينار، وفي سنة 2002 ارتفعت لتحقيق 578.69 مليار دينار جزائري، إلا أنها انخفضت في سنة 2003 لتحقيق 423.40 مليار دينار، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة وخاصة الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد، ولكن ابتداء من سنة 2004 شهدت القروض المقدمة للدولة أول قيمة سالبة بمقدار (20.6-) مليار دينار جزائري، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها (الجزائري، 2006، صفحة 133)

و الملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة خلال الفترة (2005-2014) محققة قيم سالبة وبمعدلات نمو سالبة، بحيث انتقلت من (933.2-) مليار دينار سنة 2005 إلى 1992.4- مليار دينار سنة 2014، ويعود هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة إلى انخفاض تدريجي لمديونية الخزينة العمومية مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات (الجزائري، التقرير السنوي، 2008، صفحة 189)، وعليه تظهر نسب مساهمتها أيضا سالبة مما يعني أن هذا المقابل لا يساهم في نسبة الإصدار النقدي ابتداء من سنة 2004 ولغاية سنة 2014.

تحت تأثير العجزات القوية في الميزانية في 2014 وخاصة 2015 الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد (FRR)، ولأول مرة منذ سنة 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي، حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دينار تحت أثر انخفاض قائم على صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة. (الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، صفحة 135)

في 2016، عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 372% (2115.3 مليار دينار)، تحت أثر: (الجزائري، التقرير السنوي، 2016، صفحة 132)

- تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الموارد)، التي انتقلت من 2156 مليار دينار إلى 870 مليار دينار؛
- الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة، التي انتقلت من 1479.3 مليار دينار جزائري في نهاية 2015 إلى 2388 مليار دينار في نهاية 2016 بـ 61.5%، إذ ارتبط أساسا بعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات غير الناجعة للمصارف لزيائتها من المؤسسات العمومية والقرض الوطني للنمو الاقتصادي.

خاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية يمكن القول أن الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) شهدت وتيرة توسعية وهذا نتيجة التطور الحاصل في العرض النقدي بمختلف مكوناته ومقابلاته بفوائض نقدية كبيرة خلال هذه الفترة، واعتبر فيها العرض النقدي بمفهوم M_2 كأحسن مقياس استطاع البنك المركزي التحكم فيه، وأهم مؤشر الذي يستدل به على سيورة الوضعية النقدية وبالتالي التأثير على بعض المتغيرات النقدية والمالية، وتم التوصل على اهم النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- عرف المعروض النقدي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع بصفة غير مباشرة إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الوطنية أما بصفة مباشرة إلى تطور الأصول الخارجية؛
- إن التغيرات التي تطرأ على المعروض النقدي تؤثر بصفة مباشرة على متغيرات الاقتصاد ككل؛
- إن تذبذب أسعار المحروقات من شأنه التأثير على نوعية القرار فيما يخص السياسات النقدية؛
- في الجزائر يعتبر المجمع النقدي M_2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضعية النقدية، نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم؛
- تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية والكتائبية وأشياء النقود التي عرفت تطورا خلال فترة الدراسة (2001_2019) وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد، والقروض المقدمة للدولة؛

توصيات الدراسة:

- يجب مراعاة ضبط الزيادة في حجم الكتلة النقدية ضمن نسب مئوية معينة تتناسب مع الزيادة المرتقبة في حجم الناتج الوطني؛
- يجب أن يكون هناك انتاج مادي وخدمي مقابلة الكتلة النقدية حتى نتجنب الآثار المزعجة للتوسع في العرض النقدي؛
- يجب ربط الاصدار النقدي وفق احتياجات النشاط الاقتصادي؛
- العمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية، والحد من الإصدار النقدي، وتشجيع تطوير النقود الكتابية والإلكترونية واستعمالها؛
- أن تسعى البنوك المركزية في الجزائر ومن خلال شبكات المصارف التجارية إلى نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلا عن التقرب إلى المواطنين لكسب ثقتهم من أجل زيادة فاعلية العرض النقدي (M2)، أي التوسع في الائتمان كأحد مكونات العرض النقدي من خلال ما ظهر لها من تأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- يجب الاهتمام بقضية مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وإعادة النظر فيها والتركيز على تلك المصادر التي تتلاءم مع خصائص الاقتصاد الجزائري؛
- تقليل الاعتماد على السلطة النقدية كمصدر لتمويل العجز وذلك للآثار التضخمية المصاحبة لذلك والبحث عن مصادر بديلة.

المراجع

2. خليل، ع. 1. (2014). مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي. (Vol. 2) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. طاهر فاضل. (2013). البياتي وميرال روجي سماره، النقود و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، عمان، الأردن. عمان الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. علي صاري. (ديسمبر، 2014). سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013. مجلة رؤى اقتصادية (7).
5. عمر صخري. (2015). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط5.
6. محمد الشريف إلمان. (2010). محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية جزء 3 طبعة ثانية.
7. محمد الواد وآخرون. (2007). الأساس في علم الاقتصاد. عمان الأردن: دار اليازوري.
8. هيل عجمي جميل جنابي. (2014). النقود و المصارف و النظريات النقدية (المجلد 2). عمان الاردن: دار وائل للنشر.
9. أحمد هني. (2006). العملة و النقود. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية طبعة الثانية.
10. إكن لونيس. (2010-2011). السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009). الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر.
11. البنك الجزائري. (2006). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي. الجزائر.
12. القادر بابا عبد. (2006). السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية.
13. آيت يحي سمي. (2015). فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013). مجلة الاقتصاد والمالية، 1(2).
14. بلعاش ميادة. (2014-2015). أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة "الجزائر-فرنسا". الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.
15. بن سبع حمزة. (2011-2012). أثر الصدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة و التضخم)، في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
16. بنك الجزائر. (2008). التقرير السنوي. الجزائر.
17. بنك الجزائر. (2012). التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر، التقرير السنوي.
18. بنك الجزائر. (2011). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي. الجزائر.
19. بنك الجزائر. (2015). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي. الجزائر.

20. بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي . الجزائر.
21. بنك الجزائر. (2016 و 2019). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي.
22. بوتيارة عنتر. (2010). تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2013 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة الجزائر. الجزائر: جامعة المسيلة.
23. بوزعور عمار. (2007-2008). السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.
24. رايس فضيل وعلي لرعر. (مارس، 2012). الفوائض النقدية وفرض التصنيع في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية(24).
25. ساسي فطيمة. (2014-2015). أثر العروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة تحليلية لحالة الجزائر، (1990-2012)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
26. شلغوم عميروش. (مارس ، 2017). فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) " دراسة تحليلية". مجلة البشائر الاقتصادية، (3)، 1.
27. صالح مفتاح. (2002-2003). النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "1990-2000". أطروحة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر.
28. صلاح الدين كروش. (2015-2016). البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري. الجزائر: ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2015-2016.
29. علي صاري. (ديسمبر، 2014). سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 . مجلة رؤى اقتصادية(7).
30. كلثوم صافي. (2014-2015). أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010). الجزائر: رسالة ماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران.
31. لجريدة الرسمية. (14 افريل، 1990). قانون النقد والقرض 90-10،. الجريدة الرسمية.
32. محمد الشريف إلمان. (2010). ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية جزء 3 طبعة ثانية.
33. محمد الواد وآخرون. (2007). الأساس في علم الاقتصاد. عمان الأردن: دار اليازوري.
34. محمد لكصاسي. (2013). التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2012 تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني. الجزائر.
35. هيل عجمي جميل جنابي. (2014). النقود و المصارف و النظريات النقدية (المجلد 2). عمان الاردن: دار وائل للنشر.

الهوامش

- * الودائع تحت الطلب = ودائع الاطلاع + ودائع لدى الخزينة + ودائع لدى حساب البريدي الجاري
- ** معدل نمو العرض النقدي = $100 \times \frac{M_{1.2.3}^n - M_{1.2.3}^{n-1}}{M_{1.2.3}^{n-1}}$
- *** معدل نمو العرض النقدي = $100 \times \frac{M_{1.2.3}^n - M_{1.2.3}^{n-1}}{M_{1.2.3}^{n-1}}$
- **** العرض النقدي M_3 = العرض النقدي M_2 + ودائع (CNEP)
- ***** معدل نمو العرض النقدي = $100 \times \frac{M_{1.2.3}^n - M_{1.2.3}^{n-1}}{M_{1.2.3}^{n-1}}$
- * معدل نمو العرض الحقيقي = ((العرض الحقيقي للسنة N - العرض الحقيقي للسنة (N-1)) / ((N-1) العرض الحقيقي للسنة (N-1)) * 100.
- * نسبة النقود الائتمانية إلى M_2 لسنة N = (النقود الائتمانية للسنة N / العرض النقدي M_2 للسنة N) × 100
- ** نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2 لسنة N = (الودائع تحت الطلب للسنة N / العرض النقدي M_2 للسنة N) × 100
- *** نسبة الودائع لأجل إلى M_2 = (ودائع لأجل (شبه النقد) للسنة N / العرض النقدي M_2 للسنة N) × 100
- * = (نسبة المقابلات لكل سنة / M_2 لكل سنة) × 100
- ** = (نسبة المقابلات لكل سنة / M_2 لكل سنة) × 100
- *** = (نسبة المقابلات لكل سنة / M_2 لكل سنة) × 100